وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

بحث تقدم به الطالب

وائل علاء حسين

الى قسم الاقتصاد ضمن متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بـأشراف

أ.م.د هدى عبد الرضا

2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝

صدق الله العظيم

سورة ال عمران (اية 26)

الاهداء

الى من كلت أنامله لــ قدم لنا لحظة سعادة

الى من حصد الاشواك عن درب ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير

(والدي العزيز)

الى الحب والحنان

الى القلب الناصع بالبياض

(والدتي الحبيبة)

الى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

(اخوتي)

الى من اناروا لنا طرق العلم والمعرفة

استاذتي الكرام

الشكر والتقدير

نشكر الله تعالى ونحمده فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء

نشكره ان حقق لي مانصبو الي في استكمال هذا البحث

واتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذة الفاضلة

أ.و.د هدى عبد الرضا

لتفضلها بالأشراف على البحث كما اتقدم بوافر الشكر

والامتنان الى رئيس واعضاء لجنة المناقشة تفضلهم

بالموافقة على مناقشة البحث

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	**الآية القرآنية**	ب
2	**الاهداء**	ت
3	**الشكر والتقدير**	ث
4	**الفهرست**	ج
5	**المقدمة**	1
6	**المبحث الاول (منهجية البحث)**	3-2
7	**المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي**	19-3
8	**المبحث الثالث : اثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق**	28-20
9	**المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات**	30-29
	المصادر	**34-31**

المقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد العراقي ، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد أنذاك. لذا فأن السياسة المالية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فدراسة التطور في الفكر المالي تشير الى المناداة بأهمية وضع سياسات مالية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة وضرورة تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية لاسيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي والنتائج السلبية الناتجة عنها ، والمتمثلة بسوء توزيع الدخل وتفشي البطالة والتضخم واستمرار وقوع الازمات الاقتصادية.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات بنيوية وهيكلية ،اقتصادية واجتماعية مما يجعلة اقتصاد غير مستقر ، ومن خلال السياسة المالية بأدواتها الانفاق العام ،الضرائب ،والايرادات، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي في البلد .

ثانيا:- هدف الدراسة

يهدف البحث الى:

1. ماهية السياسة المالية وأهدافها؟
2. التعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ؟
3. دور السياسة المالية في الحد من مشكلات الاقتصادية؟

ثالثا: فرضية الدراسة:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو ، استقرار، توظيف...الخ). وبالرغم من تزايد معدلات السياسات المالية في العراق إلا أنه لم يصل إلى هدفه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

رابعا : منهج الدراسية :

استندت الدراسة على دراسة ظواهر السياسة اعتمادا على المنهج الاستدلالي (النظري) إلى جانب المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج بعد قراءة الواقع الاقتصادي من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة.

خامسا : هيكلية البحث

يقسم البحث الى اربع مباحث

المبحث الاول منهجية البحث

المبحث الثاني الاطار المفاهيمي

المبحث الثالث: اثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني

المطلب الاول (السياسة المالية)

اولا: مفهوم السياسة المالية

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية " FISC " التي تعني حافظة النقود الخزانة. وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الحكومة لمدة زمنية طويلة نسبيا ، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الحكومة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية . وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية. تعرف السياسة المالية ، بأنها عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي او الايراد العام للحكومة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة الإيرادات العامة ، إذ تقوم الحكومة أو السلطة المالية المختصة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما. (طارق الحاج:2009، ص 11)

وفي تعريف آخر " هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الحكومة عن عمد ، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، تحقيقا لأهداف المجتمع " (هشام محمد،ص443،1988)

كما تعرف السياسة المالية ، بأنها سياسة الحكومة المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة التي تستهدف مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي ، أي هي عبارة عن الدور الذي تقوم به الحكومة في استخدام الضرائب والنفقات العامة لتحقيق استقرار الاسعار والتوظيف الكامل لطاقات المجتمع الاقتصادية واعادة توزيع الدخول ورفع معدل النمو الاقتصادي في البلد .(طارق الحاج، ص 201)

وتعرف أيضاً بأنها مجموع القواعد التي تحكم كيفية استخدام الحكومات للإيرادات الحكومية والانفاق العام للتحكم في استقرار الاقتصاد الكلي . ويرتبط هذا المصطلح بنظرية الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " (John Maynard Keynes) . الذي يرى انه يمكن للحكومة التأثير في اجمالي الطلب ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال عدة إجراءات تتعلق اساسا بتغير مستويات الضرائب والانفاق الحكومي . كذلك تعرف السياسة المالية (بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها).(هشام محمد، ص 442)

وقد عرفها البعض بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

في حين عرفها آخرون بأنها تلك السياسة التي تتضمن استخدام الانفاق الحكومي والسياسات الضريبية لمتابعة العديد من أهداف الحكومة وتطبيقاتها العملية).(عبد الغفور ،ص222،2009)

وهناك تعريف آخر (هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونسط الاتفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى

والسياسة المالية هي اعتماد الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي. (غازي النقاش،271ص،2003)

ثانيا: اهداف السياسة المالية

إن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، وأن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة ومنه أصبحت مالية الحكومة ذات وزن كبير . وهناك هدف آخر للسياسة المالية هو محاولة تحقيق التوافق وإحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام ، ومن أهداف السياسة المالية تحقيق

الكفاءة الإنتاجية عن طريق استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتحقيق العمالة الكاملة ، وللسياسة المالية دور في تحديد مستوى العمالة والأجور وتحقيق التقدم الاقتصادي الذي يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الذي يعد مؤشرا لمدى التقدم الاقتصادي والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاهية للأفراد ، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين مستويات الدخل المختلفة والمحافظة على قيمة النقود من خلال الإجراءات المالية من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، ومن أهم أسباب نجاح السياسة المالية المعاصرة هو مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأدوات المالية ، وذلك بتحقيق التكامل بين السياسات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و عدالة توزيع الانفاق العام بين الأقاليم ، وترتيب أولويات الأنفاق العام وتخصيص بعض الموارد المالية العامة لنفقات معينة مع وحدة الميزانية العامة و فرض رقابة شديدة على الاتفاق العام و اللامركزية في الادارة المالية ، وأن لأي سياسة مالية كفؤة أن تأخذ باعتباراتها الكيفية التي تتجاوز من خلالها فوائد البرامج الحكومية كافة اشكال الحدود السياسية ، أن توفير الإمكانات والموارد المالية اللازمة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية والتي أصبحت المهمة الأساسية لحكومات الاقتصادات النامية و المحافظة على مستوى دخل الأفراد والعمل على زيادته .(جوارتيني ،299ص،1999)

ويمكن تقسيم اهداف السياسة المالية الى :

1 - الاهداف الاقتصادية : تضم النمو الاقتصادي ، الكفاءة ، الاستخدام والتشغيل .

2 - الاهداف الاجتماعية

3 - الأهداف السياسية

1 - الاهداف الاقتصادية للسياسة المالية يختلف الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد ، وتختلف اهداف السياسة المالية في الاقتصادات النامية عما هي عليه في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، وتتضح أهمية السياسة المالية عندما تقوم الحكومة بمجموعة من الاجراءات لتحديد مصادر الايرادات العامة وكيفية

تحصيلها واوجه انفاقها واستخدامها في المجالات التي من شأنها ان توفر متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية. يعد النمو الاقتصادي من الاهداف المهمة والرئيسة للسياسة المالية ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف المنخفض من البطالة ، لأن خلق وظائف جديدة يتطلب اقتصادا متناسيا . وبذلك فأن سياسات المالية العامة كأحد سياسات الاقتصاد الكلي ، تهدف الى تحقيق مستويات مستهدفة من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي . تهدف سياسات المالية العامة ، إلى تخفيض معدلات البطالة واستقرار الأسعار بما يتفق مع أهداف السياسية الاقتصادية. وستكون مسألة السلوك الامثل لسياسات الاقتصاد الكلي ، هي كيفية وضع الأدوات ، مثل مستويات الاتفاق الحكومي ومعدلات الضرائب المختلفة ، من اجل الاقتراب قدر الامكان من المستويات المستهدفة وكذلك من اهدافها المهمة هو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والتغلب على الازمات الحادة بحنكة وخبرة تامتين بكل الاوضاع التي تحيط بمجتمع معين أو منطقة معينة أو العالم ككل الهدف الآخر للسياسة المالية هو الحفاظ على استقرار الأسعار ، إذ أن الانكماش يؤدي إلى انخفاض حاد في النشاط التجاري . من ناحية أخرى ، قد يلحق التضخم الضرر بفئات الدخل الثابت بشدة بينما يفيد المضاربين والتجار . (محمود الوردي،324ص،2010)

يجب أن تحافظ السياسة المالية على مستوى أسعار مستقر بشكل معقول وبالتالي تعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع . إن أهم أهداف السياسة المالية هو تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها لأنه يتم من خلالها تحقيق معظم الأهداف الأخرى تلقائيا . وان التحليل الكينزي يبرز في الواقع اهمية الموازنة العامة ، إذ توفر الموازنة العامة لصانعي القرار أداة مهمة للتأثير في الاقتصاد القومي . ولقد كان المبدأ الاساسي للموازنة العامة عند الكلاسيك هو توازن الموازنة أي تساوي الايرادات العامة الذاتية واهمها الضرائب مع النفقات العامة على أساس هذا المبدأ دليل على كفاءة السياسة المالية . ويقر كينز واتباعه ان سياسة الموازنة او السياسة المالية يمكن ان تكون اداة لتحقيق الاستقرار ، وأداة تنظيمية لتؤكد ان معدل الاتفاق يكفي لتحقيق التوظيف الكامل بشكل عام ، عملت الاقتصادات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أدواتها المالية ، بما في ذلك التخفيضات الضريبية والنمو الإيجابي المستمر في الإنفاق المحلي

والتوظيف الكامل وخفض التضخم إلى مستويات مقبولة ، أذ تعتمد هذه النسب على الظروف والأحوال الاقتصادية لكل بلد ، اذ تتطلب إضافة وظائف عامة ونموا اقتصاديا إيجابيا ، وهو أمر ممكن عادة فقط إذا حقق الإنفاق الحكومي معدل نمو إيجابي معين . امتنعت البلدان عن المبالغة في نمو الإنفاق الحكومي فوق مستوى معين لتجنب الوقوع في دوامة من الضغوط التضخمية القوية التي عطلت عملية النمو . توجه الحكومة الإنفاق والدعم لقطاعات محددة من خلال التركيز على قطاعات تنمية الموارد البشرية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية ، وتستخدم النظام الضريبي لزيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة نسب الدخل والسكان ، ويمكن ملاحظة أن هدف السياسة المالية لم يعد مجرد الحفاظ على توازن الإنفاق العام والإيرادات العامة ، بل على العكس ، أصبحت السياسة المالية أحد العوامل الحاسمة للتوازن الاقتصادي أو سبب الاختلالات الداخلية أو الخارجية . ويعتمد التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي ، أو العكس قد يؤدي إلى اختلالات على كفاءة الاستثمارات ، حيث يقوم المخططون الماليون بصياغة السياسات المالية المثلي ، لذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية . بأن لها تأثيرات قوية على النشاط الاقتصادي إلى النهج الكينزي لسياسة الاقتصاد الكلي ، وهو الاستخدام النشط للإجراءات الحكومية لتهدئة دورات الأعمال . (خضير المهر،151ص)

وصف هذا النهج جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد الكلي على النحو التالي : السياسات الكينزية هي

أولاً : التفاني الواضح لأدوات سياسة الاقتصاد الكلي للأهداف الاقتصادية الحقيقية ، ولا سيما التوظيف الكامل والنمو الحقيقي للدخل القومي .

ثانيا: إدارة الطلب الكينزية ناشطة .

ثالثا : رغب الكينزيون في وضع كل من السياسات المالية في تسخير متسق ومنسق في السعي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

ثالثا: أدوات السياسة المالية والدور الحكومي في الاقتصاد

تؤثر السياسة المالية للحكومة على الاقتصاد من خلال الإنفاق والضرائب ، اذ تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي ، وتؤثر أيضا في الاقتصاد من خلال المعروض النقدي وأسعار الفائدة ، وتمتلك الحكومة أداتين ماليتين رئيستين للتأثير في الاقتصاد وهذه الأدوات : هي الايرادات العامة والنفقات العامة ويتكون الإنفاق الحكومي من نفقات رأسمالية ، وهي ما تنفقه الحكومة على المرافق العامة مثل المدارس ، والمستشفيات ، وتزيد هذه النفقات رصيد رأس المال للبلد ؛ لأن هذه التسهيلات تشجع الاستثمارات التي تزيد من الإنتاجية الإجمالية للبلد . والإنفاق الحكومي الجاري ، يشمل السلع والخدمات التي توفرها بشكل منتظم مثل الدفاع ، والصحة ، والتعليم ، كما تشمل التحويلات ، وهي مدفوعات تقوم بها الحكومة من خلال نظام الضمان الاجتماعي ، وتشمل اعانات البطالة ، وإعانات الأطفال ، وإعانات الإسكان ، والإعفاءات الضريبية ، وهذه المدفوعات لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ؛ لأنها غير مرتبطة بعوامل الإنتاج . أما الايرادات ، فتشمل الضرائب ، والرسوم ، والاعانات ، القروض ، وتشمل الضرائب المباشرة ، وهي الضرائب التي تفرض على الأرباح ، والدخل ، والثروة ، والضرائب غير المباشرة ، وهي الضرائب التي يتم فرضها على سلع معينة مثل السجائر ، والكحول ، والوقود ، والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة ، اذ أن المقصود بأدوات السياسة المالية ، هو أن توزع الحكومة كلا من : الضرائب ، وتوزيع جهات الإنفاق ، وطريقة التحكم في الدين العام ، وفائض الدخل . (جيمس جواريني ،300)

أولا : النفقات العامة :

يمكن تعريف السياسة الأنفاقية " بأنها البرنامج الأنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الحكومة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها

المحليـة " إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالأنفاق على الأوجـه المختلفة تسمى بالنفقة العامة ، والتي يمكن تعريفها بأنها مبلغ من النقود تنفقه الحكومة لغرض تحقيق نفع عام.

والسياسة الاتفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم ، ففي الاقتصادات الرأسمالية تستهدف السياسة الاتفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم ، وتوسيع السوق المحلية أما في الاقتصادات النامية فأنها تستهدف بناء جهاز انتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية للسكان ، وفي الاقتصادات الرأسمالية والنامية فأن السياسة المالية بأدواتها المختلفة ان تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها ، ولقد ادى تطور دور الحكومة الى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الاطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الأمن والدفاع والاشغال العامة) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تؤدي الى حرمان الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي ، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929 اخذت الحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة في مواجهة الازمات الاقتصادية ، ومع تحول مفهوم الحكومة من المحايدة الى المتدخلة ثم المنتجة تطورت النفقات العامة تطورا مهما وذلك تحت تأثير توسع الايرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعدم اقتصارها على تمويل النفقات العامة. (سامي خليل ،664)

إذ تتعدد أغراض النفقات العامة ، فلم تعد تلك الأغراض مقتصرة على تمويل وظائف الحكومة ، بل أصبحت احدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، كما اتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي

وتقسم النفقات العامة على جارية واستثمارية:

1- النفقات الجارية : النفقات الجارية (التشغيلية) وهي أعباء تنفقها الحكومة سنويا من أجل الحصول على منافع وتحقيق إيرادات لسير نشاط الحكومة خلال السنة المالية بحيث انها

الإيرادات الخاصة بالسنة المالية وفقا لمبدأ المقابلة (مقابلة الايرادات بالمصاريف) . كماهي النفقات المتكررة سنويا وتهدف الى تمكين الجهاز الحكومي من أداء المهام الموكلة اليه ، وتشمل نفقات تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات والنفقات التحويلية والنفقات الأخرى .

2- النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) : وهي أعباء تنفقها الحكومة من أجل الحصول على استثمارات جديدة لتطوير استثماراتها الحالية تؤدي الى توسيع نشاطها وزيادة إيراداتها من هذه الاستثمارات كشراء أصول جديده وتأجيرها أو بيعها أو إصلاح وتطوير أصولها بحيث أنها مشابهة في المعالجة المحاسبية لها للمصروفات الرأسمالية . ثانيا : الايرادات العامة : تعد الايرادات العامة " المصدر الذي تستمد الحكومة منه الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع "

تمثل الايرادات العمود الفقري لنشاط الحكومة. حيث أن الحكومة لا تستطيع القيام بدورها إذا لم يتم توفير الإيرادات العامة. إذ تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، كما تعد مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي والاقتصادي والمالي .(محمود الوردي ،400)

ثانيا: الايرادات

أصبحت السياسية الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسية الإيرادية على فرعين أساسيين هما: -

1- السياسة الضريبية : تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أم نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم سواء في الاقتصادات المتقدمة أم الاقتصادات النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى

إلى تغير دور الحكومة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزانة للقيام بالنفقات المحدودة إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في حين أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضرائب دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه.(طاهر الجنابي،29،2017)

2 - السياسة الاقراضية: وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإيرادية في السياسة المالية وتلجأ الحكومة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة. وهنالك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبئا على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الحكومة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي .(محمد طاقة،2019،127)

ثالثاً: الموازنة العامة

يقصد بالموازنة العامة " تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الحكومة وايراداتها لمدة مستقبلية هي عادة ما تكون سنة . أذ تعد الموازنة العامة للحكومة الأداة الرئيسة في تحقيق انجاز السلطة التشريعية، من خلال الاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابة النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تعرف بانها خطة تتضمن تقدير النفقات الحكومة وايراداتها خلال فترة قادمة، غالبا ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية وبناء على هذا التعريف فأن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة للحكومة،

وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الحكومة في تحقيق اهدافها.(بيان ارشيد،127ص،2007)

المطلب الثاني : الاستقرار الاقتصادي

اولاً / المفهوم العام للاستقرار الاقتصادي

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى عدم وجود تقلبات مفرطة في الاقتصاد الكلي يعد الاقتصاد مستقرا إذا كان مصحوبا بنمو ثابت إلى حد ما في الإنتاج وتضخم منخفض ، وغير مستقر اذا كان يعاني من ركود او تضخم مرتفع او ازمات مالية متكررة ويختلف الاستقرار الاقتصادي عن التوازن الاقتصادي إذ إن الاستقرار هو المحافظة على الوضع الاقتصادي قائم بغض النظر عن كونه مثاليا او غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع ، في حين التوازن الاقتصادي يعني تساوي بين متغيرات الاقتصاد عند نقطة معينة مثل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند نقطه معينه.(فيران،ص393،1992)

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية التي تحصل في متغيرات الاقتصاد الكلي فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل تضخم بسيط ومستقر بعد استقرارا اقتصاديا. في حين ان الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والوصول إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج مع المحافظة على قيمة النقود، كما أن الاستقرار الاقتصادي يعني تمهيد من أجل استعادة التوازن وتحقيق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى التغيير خلال فترة زمنية معينة ويصل الاستقرار إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط. (lsabet Correia and Juan،4،2001)

وهناك من يذكر بانه السيطرة على الحالة الاقتصادية السائدة و المحافظة عليها سواء كانت هذه الحالة سلبية او الايجابية لحين توفر الظروف المناسبة لمعالجة وتحسين هذه الحالة من خلال استخدام جملة من السياسات اهمها السياسة المالية وبمعنى آخر السيطرة على حالات التي من الممكن أن تغير من شكل التوازن الكلي تستخدم جملة من السياسات التي تدعم سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تستهدف التضخم والبطالة و توازن ميزان المدفوعات وما يترتب

على ذلك من نمو الناتج المحلي الاجمالي في حاله السيطرة على هذا المتغيرات و معالجه الاختلالات .(Maintaining Economic، 5،2001)

وعليه فإن مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات بحيث تكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة وتجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد ومما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد عند التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مع تفادي التغيرات الكبيرة في المتغيرات الاقتصاد الكلي المستوى العام للأسعار والبطالة والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصاد الكلي.

ثانياً : أهمية الاستقرار الاقتصادي

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين لقد ركزت طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية تدخل الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إجراءاتها بالتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي إذ إن كل بلدان العالم كانت تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من آثار هامة تنعكس على اقتصادياتها، ويمكن ان نوضح اهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الآتية (Broaddus, Transparncy،5،2011)

1- ان الاقتصاد العالمي متكامل على نحو متزايد لا يمكن لأي بلد ان يكون معزول عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد البلد اذا ان المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد أمرا ضروريا لاستمرار النمو الاقتصادي .
2- دور الحكومة وتوفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.

3- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن أن يحقق مستوى عالي من التوظيف وصولا إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد

4- أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة وبالتالي انخفاض البطالة و كل هذه الأمور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي استقرار الأسعار يمكن أن يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن القيمة من خلال المحافظة على قوة الشرائية كما أن استقرار الاسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي

ثالثا: سياسات الاستقرار الاقتصادي

سياسات الاستقرار هي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الدولة لتوجيه المؤاسساتها العامة في الاقتصاد الوطني بهدف الحد من مخاطر الصدمات الاقتصادية على المدى القصير نتيجة تذبذب الناتج و العمالة عن مستوياتها الطبيعية على المدى الطويل ، اضف إلى ذلك ان هذ السياسات تخفف من حدة الدورة التجارية عن طريق الحفاظ على الناتج و العمالة عند مستوى اقرب من المستويات الطبيعية قدر الامكان. وهناك سياسات عدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تعد السياستين النقدية و المالية من اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي . اذ ان معظم عناصر السياسة الاقتصادية يمكن تقسيمها اما سياسة مالية تتعامل مع الاجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب و الانفاق أو السياسة النقدية تتعامل مع اجراءات البنك المركزي ومتعلقة بالمعروض النقدي و اسعار الفائدة (Gregory Mankiw،278،2010)

وفيما يأتي اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي :

1- السياسة النقدية -: تحاول الدول استخدام السياسة النقدية كوسيلة معالجة عدم الاستقرار الذي يتعرض له الاقتصاد سواء كان عدم الاستقرار الناتج عن حالة التضخم والركود

وتعد المدرسة النقدية من أكثر المدارس التي تنادي استخدام السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية اذ ترى هذه المدرسة أن التطورات النقدية والعوامل النقدية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويرى فريدمان ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد السياسات التي تؤدي إلى ثبات معدل نمو العرض النقدي الذي يتساوى مع معدل النمو الحقيقي للناتج فصلا عن تحقيق التوازن الدوري الموازنة الدولة يتلاءم مع الدورة الاقتصادية، ففي أوقات الرواج الاقتصادي يكون هنالك فائض في موازنة الدولة بحيث يغطي عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي وفي ما يأتي يمكن ايضاح الإليه التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام السياسة النقدية

أ - حالة وجود التضخم : عند حدوث حالة التضخم في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة النقدية المتشددة بهدف تخفيض الطلب الكلي وإعادته إلى مستواه السابق ، و بانخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض ينخفض مستوى العام للأسعار، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة إذ إنها بهذا الإجراء تقوم بتخفيض عرض النقد وسحب جزء من القوة الشرائية من الأفراد من ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات سواء كانت استهلاكيه او استثمارية. ويلاحظ أنه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتياطات مما يؤدي إلى انخفاض قدره البنوك في التوسع بمنح الائتمان ونتيجة لذلك سوف ترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي وبانخفاض الطلب الكلي سوف تنخفض الأسعار. وكما ان استخدام اي من ادوات السياسة النقدية الأخرى سواء رفع سعر إعادة الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني ستؤثر بحجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وسوف ترفع أسعار الفائدة و تعطي نفس التأثير السابق في عرض النقد ومن ثم الأسعار. هذه السياسة ستكون فاعله إذا كان التضخم ناشنا بدافع الطلب، إلا أن هذه السياسة لا تكون فاعلة دائما لأن هنالك احتمال ان تكون البنوك ذات امكانات مالية كبيرة.(Thomas I palley، 15، 2015)

ب - حالة وجود ركود : عند حدوث حالة ركود او كساد في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو تخفيض سعر إعادة الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، والتي كلها سوف تزيد من حجم الاحتياطات لدى البنوك التجارية، فإذا قام البنك المركزي بشراء السندات من البنوك فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطات لدى البنوك التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطات لديها وعليه فإن هذا سيشجع البنوك التوسع في منح الائتمان من خلال تخفيض سعر الخصم ومن ثم سعر الفائدة وبالتالي يزداد حجم الاستثمار الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي يرتفع حتى يصل إلى المستوى التوازني.

2- السياسة المالية : في حالة تعرض البلد إلى مشكلة اقتصادية تؤدي إلى عدم الاستقرار سواء كان ناجماً عن حدوث التضخم او كود، فان الحكومة عادةً تلجأ إلى استخدام السياسة المالية، وفي ما يأتي إيضاح الآلية التي يتم من خلالها معالجة حالة التضخم أو الركود باستخدام السياسة المالية.

أ. حالة وجود التضخم : عندما تكون الدولة في حالة تضخم ، تنفذ الدولة سياسة مالية انكماشية باستخدام أدوات الإنفاق الحكومي والضرائب ، تقلل الحكومة الإنفاق الحكومي لأن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات إجمالي الطلب ، إذا ظل إجمالي العرض ثابتا ، عندئذ سيؤدي الانخفاض في إجمالي الطلب إلى خفض مستوى العام لأسعار ، مما سيؤثر بشكل مباشر على الكمية الإجمالية المطلوبة عن طريق تقليلها. ويمكنها أيضا استخدام الضرائب لتقليل الطلب الكلي عن طريق رفع معدلات الضرائب ، من ما يقلل بدوره من مقدار الدخل المتاح للمستهلكين ، من ما يقلل بدوره من القوة الشرائية ويقلل الطلب على الاستهلاك كأحد مكوناتها ، وبالتالي يقلل من إجمالي الطلب واستقرار العرض. يمكن استخدام هاتين الآليتين معا إذا تطلب الوضع الاقتصادي ذلك.

ب. حالة وجود ركود : أما في حالة التعرض الاقتصاد إلى حالة ركود اقتصادي، فإن الحكومة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية توسعية، اذ تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة مستوى التشغيل وبما ان الانفاق الحكومي يعد أحد مكونات الطلب الكلي فان زيادته سوف تزيد مستوى الطلب الكلي مباشره إلا أنه قد لا تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي دورها في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي، اذا كان هذا النفقات ممول عن طريق الضرائب لأن هذه الضرائب تمثل جزء مقطعا من الإنفاق الخاص ، إذا على الحكومة اذا كانت ترغب في تحقيق اثار توسعية في الاقتصاد فمن المستحسن تمويل النفقات باللجوء إلى الاقراض من البنك المركزي اذ ان إنفاق حصيلة القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زياده الناتج والتشغيل وهذا من جانب اخر يمكن الحكومة استخدام سياسة الضرائب في زيادة الطلب الكلي ومن ثم التشغيل من خلال تخفيض الضرائب فيزداد الدخل القابل للتصرف ومن ثم القوه الشرائية للأفراد والتي بدورها ستزيد الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي . ومن اجل تحقيق كل من السياستين النقدية والمالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على اكمل وجه لابد من التوافق متخذي القرار المسؤولين عن اداره كل من هذين سياسيتين يتجنب التضارب الذي من الممكن ان يحصل بينهما مما اضعف ادائهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.(Arthur O. Sullivan and others،2،2010)

المبحث الثالث

اثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق

إن السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي لا تعمل منفردة لتحقيق هذا الهدف ، فهي قد تتداخل أو تتشابك أو تتكامل مع السياسات النقدية بحيث لا تعمل كل منهما بمعزل عن الأخرى . لذلك فإن السياسة المالية تعتبر واحدة من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق الاستقرار الإقتصادي . وسوف نتناول كل من أدوات السياسة ووسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أدوات السياسة المالية:

سوف يتم تناول كل من أدوات السياسة المالية (النفقات العامة – الإيرادات العامة) ، مع تناول الآثار المالية والاقتصادية لتلك الأدوات .

أدوات السياسة المالية : للسياسة المالية أدوات تعمل من خلالها هي النفقات العامة والإيرادات العامة

أولاً : النفقات العامة وآثارها المالية والإقتصادية :

يتوقف حجم وطبيعة الإنفاق العام على عدة عوامل أهمها : طبيعة دور الدولة وفلسفة الحكم التي تتمحور بين الحرية أو التدخل ، وبعض الإعتبارات الإقتصادية مثل : تحقيق النفع العام وكيفية إشباع الحاجات ، وحجم الدخل القومي الذي يعتمد على الإمكانيات الإنتاجية ، فضلاً عن عدة قواعد مثل ضغط تكاليف المرافق العامة وتعظيم النفع العام. ونظراً للدور الفاعل والمؤثر للإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية ، فسوف نتناول الآثار المالية والآثار الإقتصادية للإنفاق العام.

أ. الآثار المالية للانفاق العام

للانفاق العام آثار مالية على كل من الدورة الإقتصادية ومستوى الدخل القومي

1- الآثار المالية للإنفاق العام على الدورة الإقتصادية :

ويظهر ذلك في كل من حالة الرواج وحالة الكساد. ففي حالة الرواج يجب أن تدفع السياسة المالية دفعاً نحو سحب جزء من السيولة من السوق ، لتتمكن من إطالة فترة الرواج مما يستلزم تخفيض الإنفاق ، أو البدء في إنشاء مشاريع كبرى يستغرق إنشاؤها عدة سنوات ، أو التوسع في طرح سندات حكومية بفائدة أعلى مما هو سائد في السوق ، أو خفض المشتريات الحكومية . أما في حالة الكساد فإن السياسة المالية تُدفع نحو التدخل لزيادة الطلب الكلى بإتخاذ عدة إجراءات مثل زيادة المدفوعات التمويلية مما يؤدى إلى زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاجية لتغطية إحتياجات السوق ، وعلى الدولة التوقف عن تنفيذ المشروعات الكبرى ، والعمل على تنفيذ المشروعات كثيفة العمالة لتخفيض معدل البطالة ، والعمل على زيادة قدرة الفئات محدودة الدخل على الاستهلاك ، وتشجيع الأغنياء على الإستثمار في المشاريع الإنتاجية.

2- الآثار المالية للانفاق العام على مستوى الدخل القومى :

نجد أنه في حالة إنخفاض مستوى الدخل القومى يجب أن تتدخل الدولة للتأثير فى مكونات الطلب الفعلى ، وزيادة مستوى الانفاق العام لتعويض قصور الطلب الخاص فيزيد الطلب الفعلى الإجمالى والوصول إلى حجم انفاق ملائم للتشغيل الكامل تكون بفعل أثرى المضاعف والمعجل .

ب. الآثار الإقتصادية للإنفاق العام :

للإنفاق العام أثار اقتصادية على كل من الإنتاج وإعادة توزيع الدخل .

1- الآثار الإقتصادية للإنفاق العام على الإنتاج :

يقتضى البحث في ذلك أن نفرق بين آثار الإنفاق العام في صورة إعانات إقتصادية وبين آثار الإنفاق العام فى صورة نفقات اجتماعية (عاطف،107،2012)

- الإنفاق العام في صورة إعانات إقتصادية : . تستخدم الإعانات الإقتصادية بهدف تثبيت الأسعار ومكافحة التضخم . ولأهمية هذه الإعانات في تنفيذ السياسات الإقتصادية للدولة ، فقد إستخدمت لدعم المشروعات الخاصة والعامة . ويتوقف أثارها على طريقة تخصيصها ، وقد تكون تلك الإعانات عقبة في سبيل تنمية الناتج القومى إذا كانت إعانات تحويلية تهدف إلى المحافظة على إستمرار بعض المشروعات فى الإنتاج رغم عدم كفاءتها . أما إذا كانت تلك الإعانات بهدف تزويد المشروعات بالمعدات الحديثة أو تحويلها إلى فروع إنتاج لأزمة التحقيق التنمية الإقتصادية ، فإن تلك الإعانات تساهم في تنمية الناتج القومي لأنها تعبير عن الاستغلال الجيد للموارد المتاحة .

-الإنفاق العام في صورة نفقات إجتماعية :

تستهدف النفقات الإجتماعية تحسين مستوى معيشة السكان ، لأنها تساهم في زيادة إنتاجية العمل بشكل غير مباشر وبالتالي زيادة الناتج القومي . فنفقات الصحة أو التعليم مثلاً تزيد من فاعلية مجهود العامل . وتُمنح النفقات الاجتماعية في شكل نقدى للشرائح الغير قادرة على العمل مثل المسنين ، مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق على الإستهلاك للسلع ذات السعر المنخفض فيزيد الإنتاج لتلبية زيادة الإستهلاك ، كما تمنح النفقات الاجتماعية في شكل عينى لبناء مساكن للفقراء ، مما يؤدى إلى الاهتمام بسوق العقارات وتطويره والاهتمام بالصناعات المغذية له فيرتفع الناتج القومي.

2 - الآثار الإقتصادية للاتفاق العام على إعادة توزيع الدخل القومي : تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة بسحب جزء من القوة الشرائية للطبقات ذات الدخول المرتفعة بواسطة الضرائب وغيرها ، ثم تقوم بتقديم هذه القوة الشرائية إلى الطبقات ذات الدخول المنخفضة في صورة منافع أو خدمات مجانية أو خدمات باسعار أقل من سعر

التكلفة أو في صورة إعانات أو منح. وعند مرحلة معينة يجب الحد من سياسات إعادة توزيع الدخول حتى لا يدخل الإقتصاد القومى فى دائرة التضخم ، لأن الاعتماد على زيادة الضرائب بدرجة مغالى فيها سوف يدفع المنتجين إلى إلقاء عبنهم الضريبي على المستهلكين فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الألمان. ومن ناحية أخرى تؤدى سياسات إعادة التوزيع غير المنضبطة إلى الخفض التدريجي للدخول المرتفعة وزيادة محدودة فى الدخول المنخفضة ، فيقل الإدخار الكلى ويزيد الاستهلاك الكلى ويحدث التضخم . كما أن زيادة الضرائب على الطبقات الغنية بدرجة كبيرة تقلل من رغبتهم وحماسهم للعمل والإدخار والاستثمار ، فينخفض الناتج القومى . ولذلك يجب أن توازن سياسات إعادة توزيع الدخل بين الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكي تحقق هدفها الساعي إلى تقليل الفوارق الحادة بين طبقات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.(حامد،285،2009)

ثانياً : الإيرادات العامة : من أهم الإيرادات العامة التى سيتم تناولها هما الضرائب والدين العام ولا يعنى هذا أنهما مصدراً للإيرادات العامة دون غيرهما ، فهناك إلى جانبيهما مصادر أخرى للإيرادات العامة كالدومين الخاص والرسوم والإصدار النقدى . إلا أن كل من الضرائب والدين العامن تمكنا الدولة من تدبير موارد مالية ضخمة .

أ. الضرائب وآثارها المالية والاقتصادية :

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات العامة في كل النظم الاقتصادية ، وعادة يثير فرضها وتنظيمها تحديات عديدة تواجه الإدارة الضريبية من جهة والممولين من جهة أخرى . وتلتزم الدولة وهى بصدد فرض الضريبة بعدة قواعد وأسس مثل قاعدة عدالة الضريبة ، وقاعدة اليقين ، وقاعدة الملائمة ، وقاعدة الإقتصاد في نفقات الجباية .

1- الآثار المالية للضرائب : تستخدم الحكومة الضرائب للتأثير في الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، بهدف ضبط مستوى الدخل القومى خاصة فى فترات الكساد والرواج . ففي فترات الكساد تهدف الضريبة إلى رفع مستوى الطلب الفعلي على سلع الإستهلاك

وسلع الإستثمار ، وبالتالى يتم تخفيض الضريبة مما يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب على أموال الإستهلاك ، كما تشجع الدولة الاستثمار بخفضها للضرائب على الأرباح بصفة عامة أو خفضها بنسب متفاوتة لتشجيع أنشطة بعينها ، كما تستخدم الضرائب أيضاً لتمويل الإستثمارات العامة أو منح قروض وإعانات للمشروعات الخاصة ،أما في فترات الرواج فتستخدم الضريبة لإحداث بعض الآثار الإنكماشية ، وذلك بخفض الطلب الفعلى حتى يتم الوصول إلى مرحلة التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى . ويجب أن يتم إتباع سياسة ضريبية إنتقائية وذلك بزيادة الضرائب على السلع ذات العرض المرن بقصد تحويل المستهلكين عنها إلى سلع أخرى ، فضلاً عن ضرورة الاعتماد على ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة بهدف إحداث ضغط على الإستهلاك

2- الآثار الإقتصادية للضرائب : تنعكس الآثار الإقتصادية للضرائب فى مجالات عديدة من أهمها مجالات الإنتاج وتوزيع الدخل القومي .(عبدالله،14،2008)

- في مجال الإنتاج : قد يتسبب عبء الضريبة فى إنقاص قدرة الأفراد على العمل فيقل الإنتاج حيث يجنح الممول نحو الفراغ كبديل للعمل غير المجدى بالنسبة له . ورغم ذلك فإن الضرائب قد تدفع إلى مزيد من العمل حتى يلبى الإنسان إحتياجاته الضرورية التي لا مناص منها مثل إيجار المسكن. ويمكن الحد من الآثار السلبية للضرائب بمراعاة الحد الأدنى اللازم للمعيشة وعدم فرض الضرائب على إستهلاك السلع الضرورية مع إستثمار جزء من حصيلة الضرائب للنهوض بالمكون البشرى حتى يعوض عجز الأفراد عن مواجهة إستهلاكهم الضرورى . كما يشجع تخفيض العبء الضريبي إلى تشجيع المستثمرين إلى التوجه نحو إستثمارات جديدة للإستفادة من هذه الميزة وتعويض جزء من قيمة الإقتطاعات الضريبية القديمة . وقد تتجه المشروعات للإندماج كحل لزيادة الإنتاجية وتعظيم الربح كى تعوض الضرائب المفروضة عليها

- في مجال توزيع الدخل القومي : لتحديد أثر إعادة توزيع الدخل يستوجب تحديد الشخص الذي تحمل عبء الضريبة بصورة نهائية. فإذا حصل هذا الشخص على منافع مساوية أو أكثر مما دفعه من الضريبة فإنه يكون قد إستفاد من إعادة توزيع الدخل ، أما إذا حقق منفعة أقل مما دفعه كضريبة فإن هذا الشخص يكون قد نقل جزء من دخله إلى غيره . ويختلف أثر الضرائب على توزيع الدخل طبقاً لنوع الضريبة . ففي ضرائب الدخل تعتبر الضرائب التصاعدية أكثر عدالة ويمكنها أن تؤثر الإقتصادية للدين العام الخارجى .

ب ـ الآثار الاقتصادية للدين العام المحلى :

تؤثر تلك الآثار على كل من تكوين رأس المال والأثر التوزيعي لعبة الدين العام المحلى . وبالنسبة للأثر على تكوين رأس المال فإنه يترتب على الإكتتاب في سندات الدين العام المحلى قيام الأفراد بخفض استهلاكهم من ناحية وزيادة الإدخار من ناحية أخرى ، فتتمكن الدولة من تحويل هذه المدخرات إلى تكوين رأس مال ثابت تستخدمه لزيادة الانفاق على المشروعات الإنتاجية والمشروعات القومية .

كما يُمكن الدولة من التدخل في حالة التضخم عن طريق سحب القوة الشرائية من الأفراد كما يمكن للدولة أيضاً معالجة الكساد عندما تتوافر لديها الوفرة المالية التي تمكنها من التوسع في الائتمان بفائدة أقل مع زيادة النفقات التحويلية.

وبالنسبة للأثر التوزيعي لعب الدين العام المحلي : نود الإشارة إلى أن إعتياد الدولة على الإعتماد على القروض المحلية سوف يدفعها إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تواجه منافسة الطلب الخاص والتقليل من عرض النقود فتنخفض الأسعار . وقدرة القرض العام المحلى على إعادة توزيع الدخل يؤثر على الطلب الكلى ونفقة الإنتاج وبالتالى يؤثر فى حجم الإنتاج القومى فيحدث الأثر التوزيعي المستهدف .(سارة،24،2009)

وسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادي

يتم تحقيق الاستقرار الإقتصادى بتوافر عدة وسائل هى الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية ، وتعظيم استغلال الطاقات البشرية . كما يسعى الإستقرار الاقتصادي إلى تحقيق عدة أهداف منها : تحقيق العمالة الكاملة ، واستدامة نمو الناتج القومي ، واستقرار الأسعار ، وأخيراً تكاملية القطاعات الإنتاجية .

وسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادي : يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادى بإحدى وسيلتين هما : الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية وتعظيم استغلال الطاقات البشرية .

أولاً : الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية : يتمثل الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية الأخذ في الإعتبار ما يلي :(باهر،سامي،234،2005)

أ- **الإنفاق الأمثل :** لكي يتحقق الإنفاق الأمثل لابد من مراعاة إعادة توزيع عوائد النمو بشكل عادل ، حيث يستهدف توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر عدالة . كما يراعى أيضاً إستهداف هيكل مستدام للإنفاق العام وذلك بالعمل على خفض عجز الموازنة وحجم الدين العام. ويتحقق ذلك بإنشاء هياكل للحوكمة ، والرقابة على تنفيذ برامج الإنفاق العام ، وضمان الإستدامة المالية.

ب-النمو القطاعي المتوازن: ويعني ذلك نمو قطاعات الإقتصاد المختلفة بشكل متوازن ، مما يحقق طفرة الدخول ولو بشكل بطئ ، ويحفز مناخ الإستثمار بصفة عامة ، ويساعد على خلق فرص جديدة لإستثمار القطاع الخاص في قطاعات عديدة مما يخلق مزيداً من فرص العمل لتلك القطاعات ، فيتحقق نوع من الإستقرار والإستدامة لمصلحة زيادة الحصيلة الضريبية ، وزيادة دخول الأفراد ، وزيادة الإنفاق على تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين والمستثمرين .

ت-دعم الإطار المؤسسى لسوق العمل . ولتحقيق ذلك الدعم يجب التعاون بين المؤسسات المعنية بسوق العمل وهي العمال وأرباب العمل وممثلو الحكومة ، وذلك للدخول في

مبادرات حوار إجتماعي للتفاوض والتشاور وتبادل المعلومات في القضايا محل الاهتمام المشترك والتي ترتبط بالسياسة الإقتصادية للدولة .

ث- تعظيم إستغلال الموارد الطبيعية : ويتطلب ذلك فرض سياسة حمائية للبيئة بغرض حمايتها من التدهور ويحكمها مدى الإلتزام بمعايير الجودة البيئية ، فضلاً عن ضرورة تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية لعدم إستنزافها خاصة القابلة للنفاذ منها.

ثانياً : تعظيم استغلال الطاقات البشرية : إن استهداف تحقيق الاستقرار الإقتصادى لا يحتاج إلى إستغلال الطاقات البشرية فقط بل يتطلب أيضاً تعظيم استغلال تلك الطاقات من خلال إكتساب الإنسان علم أوسع وفكر أعمق وتدريب وإبداع . ويتم ذلك من خلال الإهتمام بالتعليم والصحة والتغذية والابتكار وذلك على النحو التالي :(عبدالله،164،1993)

1- التعليم : يتم تعظيم استغلال الطاقات البشرية بالاعتماد على العملية التعليمية وذلك من خلال عدة أوجه مثل: تحميل المواطنين القادرين جزءاً من نفقات التعليم حتى المرحلة الثانوية وتحميلهم كامل تكاليف التعليم الجامعي ، وذلك حتى تتمكن مالية الدولة من تحقيق وفر في النفقات يتم توجيهه إلى تعليم أبناء الفقراء ، وزيادة الإنفاق على المتفوقين ، وسبل الإستثمار في مراحل التعليم المختلفة وخاصة التعليم الفني بالتوسع في إستخدام التكنولوجيا وتطوير منظومة التدريب والتقييم والارتقاء بالمستوى المادي للعاملين بالمنظومة التعليمية.

2- الصحة والتغذية . تعتبر الصحة والتغذية من أهم المكونات الأساسية لتعظيم استغلال الطاقات البشرية ، لأنهما يساعدان وبقوة في تعزيز القدرة الإنتاجية للإنسان ، فالعمال غير القادرين على العمل بكامل طاقتهم يعطون إنتاجاً أقل ، وقد يؤدى ذلك لمزيد من الاعتماد على الأطفال وهم عادة عرضة لسوء التغذية فتقل إمكاناتهم البشرية والإقتصادية على المدى الطويل ولا يملكون التركيز مثل غيرهم من الأطفال في الدول المتقدمة. ويوجد العديد من الآثار السلبية لسوء التغذية على الإقتصاد المحلى مثل التقليل من القدرة الإنتاجية والمعرفية ، وزيادة معدل الوفيات بين الرضع وانتشار

التقزم ، وإنتشار الأمراض مما يضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق على التأمين الاجتماعي والصحي لمعالجة سوء التغذية ، وبالتالي إضعاف قدرتهم على الإدخار ، وبالتالي إنفاق المزيد على الاستثمار والتعليم.

3- الإبتكار من أهم ملامح الإبتكار الناجح مراعاة الدولة الاتفاق على البحث والتطوير وذلك بالإعتناء بالبنية التحتية للبحث العلمي المادية والأدبية ، وزيادة حصة الدولة من سوق البحث العلمي والتطوير العالمى. ويوجد العديد من تجارب الإبتكار والإستقرار الاقتصادى الناجحة مثل الصين والبرازيل والهند. (محمد السيد،187،2007)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تسهم القروض في دعم مجالات الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال توجيه الائتمان وبأسعار فائدة محفزة مما يشجع على الاستثمار . كما يمكن استخدام القروض من قبل الحكومة لاستهداف مشاريع تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الاستقرار الاقتصادي .

2- تعد الرسوم اداق مالية مهمة في الاستقرار الاقتصادي سواء من حيث التحصيل أي من خلال قيام الحكومة بتوجيه إيراداتها نحو اهداف الاستقرار الاقتصادي . ومن حيث الجباية من خلال تخفيض الرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الاستقرار الاقتصادي .

3- يمكن ان يسهم الدومين المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال قيام الحكومة بطرح أسهما للاستثمار في هكذا مشاريع . كما يمكن ان تبادر الحكومة ولتحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي بأنشاء عقارات يمكن الاستفادة من مردوداتها .

4- يسهم الائتمان الموجه في تحفيز الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استهداف أنشطة اقتصادية معينة عبر منح القروض الميسرة او من خلال اعتماد أسعار فائدة مخفضة .

5- يسهم سعر الصرف الثابت في مواجهة الصدمات الحقيقية لذلك يمكن ان تعتمد بعض الاقتصادات النامية على سعر الصرف دعم بعض المشاريع التنموية التي تعد عاملاً أساساً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

التوصيات

1- ويتطلب ذلك فرض سياسة حمائية للبيئة بغرض حمايتها من التدهور ويحكمها مدى الإلتزام بمعايير الجودة البيئية ، فضلاً عن ضرورة تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية لعدم إستنزافها خاصة القابلة للنفاذ منها

2- تستخدم الحكومة الضرائب للتأثير في الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، بهدف ضبط مستوى الدخل القومى خاصة فى فترات الكساد والرواج .

3- تحاول الدول استخدام السياسة النقدية كوسيلة معالجة عدم الاستقرار الذي يتعرض له الاقتصاد سواء كان عدم الاستقرار الناتج عن حالة التضخم والركود

4- يمكن للحكومة التأثير في اجمالي الطلب ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال عدة إجراءات تتعلق اساسا بتغير مستويات الضرائب والانفاق الحكومي .

5- توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.

المصادر

1- طارق الحاج المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 201

2- هشام - محمد صفوت العمري ، المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني المطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1988 .

3- خضير عباس المهر التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ، الناشر ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ،2013

4- حامد عبد المجيد ، دراز السياسات المالية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، 2004 .

5- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان 2009 .

6- غازي عبد الرزاق النقاش المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2003 .

7- جيمس جوارتيني ريجارد استروب الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، الطبعة العربية دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية 1999 م .

8- محمود حسين الوادي وأخرون ، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2010 .

9- داود عبد الجبار احمد دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختار " ، العراق حالة دراسية (1990-2007) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد العراق .

10- احمد فريد مصطفى سهير محمد السيد حسن الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 .

11- بيان ارشيد ما هي النفقات الرأسمالية مقال موقع رواد ، 19 ديسمبر 2021
12-محمد طاقة هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع الأردن ، 2007 .
13-د . حامد عبد الحميد دراز ، « مباديء المالية العامة » ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2007
14-د . محمد صديق تفادى ، « قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد 455 456 م يوليو - أكتوبر ، 1999 .
15-د . عبد الله الصعيدي ، رأس المال البشرى وعلاقته برأس المال المادى » ، دراسة منشورة في مجلة الأمن والقانون ، كلية شرطة دبي ، العدد 2 بولية 1993 ، ص 264 .
16-د . سهير محمد السيد حسن ، د . سيد على طه ، « اقتصاديات الموارد ، مرجع سابق ، ص 210
17-نهلة محمد عرفة ، « دور السياسة المالية في الارتقاء بالتعليم الجامعي في مصر في ضوء معايير الجودة الشاملة، 2015

المصادر الاجنبية

1- (1)Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom, submit in line with the Stability and Growth Pact, Reserve U.K.December 2001.
2- Broaddus, Transparncy, in the practice of Monetary policy, Federal Resve Bank of Richmond Economic quartery,V.82, No, 3, USA, 2001.
3- The world bank GFDR Report, https://www.gfdrr.org
4- Varian. Hal R. microeconomic Analysis (third ed) new york. (1992

5- Gormes, Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financoal stability in Turkey, Historical perspective, central bank of turkey, turkey,2009
6- Keshab R Bhattarai,"Keynesian Models for Analysis of macroeconmic policy,
7- ESCWA, exploratory study and approach to the social impact of structural adjustmentpolicies, united nation New york, 1997.
8- Isabet Correia and Juan, P.Nicolini, optimal fiscal and monetary policy :equivalence rssult university of teiia, 2001.